Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

02 Juin 2009

02 يونيو 2009

الأحداث المغربية

دعوات دولية لإلغاء الإعدام في المغرب

أحمد حزني

فيما دعت مديرة منظمة «جميعا ضد عقوبة الإعدام» سيسيل تيمورو السلطات المغربية إلى إلغاء عقوبة الإعدام التي اعتبرتها «غير عادلة ولا تحمل صفة الردع ولا تحمي أحدا»، أشار رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أحمد حرزني،الجمعة الماضية بالرباط، إلى أن المجلس سينخرط في استكمال دراسة وملاءمة المنظومة الجنائية الوطنية بما فيها قانون المسطرة الجنائية. ودعت مديرة منظمة «جميعا ضد عقوبة الإعدام» سيسيل تيمورو خلال ندوة صحفية خصصت لتقديم الندوة التي سبق أن نظمها المجلس بتعاون مع المنظمة في أكتوبر 2008 حول عقوبة الإعدام، السلطات المغربية إلى إلغاء عقوبة الإعدام التي اعتبرتها «غير عادلة ولا تحمل صفة الردع ولا تحمي أحدا».

وذكرت أن من بين توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المصادقة على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يمنع تطبيق عقوبة الإعدام في جميع الظروف.

وعبرت سيسيل عن التزام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومنظمة «جميعا ضد عقوبة الإعدام» بالدفاع عن الحق في الحياة،وإلغاء هذه العقوبة وإغناء النقاش العمومي الدائر حول هذا الموضوع.

من جهته أشار أحمد حرزني إلى أن المجلس الاستشاري لحقوق الانسان انكب على مراجعة ودراسة مشروع القانون الجنائي الذي أعدته الحكومة في ضوء ضرورات تحديث السياسة الجنائية المغربية في مجالي التجريم والعقاب.

وأضاف أن المجلس انكب على هذه المراجعة لضمان ملاءمة مقتضيات القانون الجنائي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بخصوص تجريم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتأهيل السياسة والتشريع الجنائيين.

وأبرز أن تنظيم ندوة أكتوبر 2008 وحرص المجلس على نشر أشغالها، يندرج ضمن عمل المجلس المرتبط بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والتي أوصت في مجال الانضمام إلى اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان بالمصادقة على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام.

الأحداث المغربية

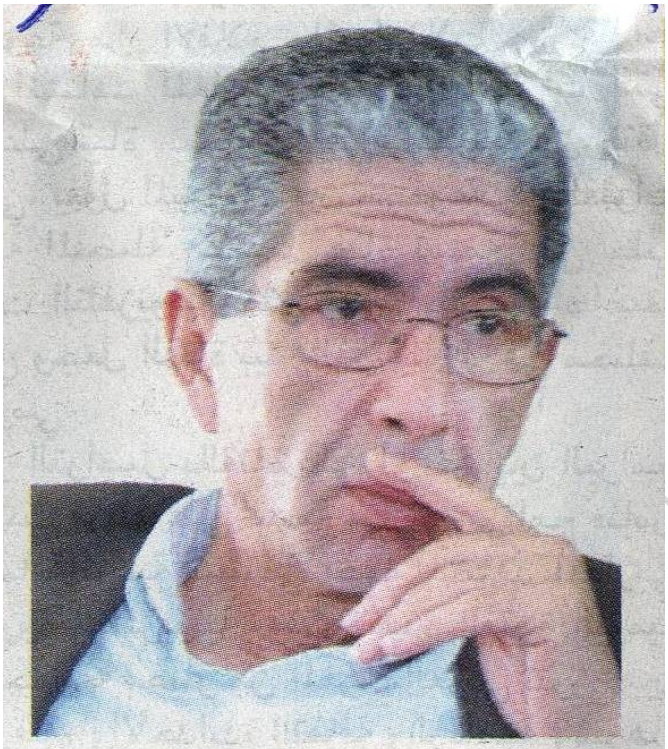

افتتاح مكتب حقوق الإنسان

افتتح المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، السبت الماضي بميدلت (إقليم خنيفرة) المكتب الإداري الجهوي بجهة مكناس – تافيلالت.

ويهدف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من خلال إحداث هذا المكتب بميدلت، الذي يعد الرابع من نوعه بعد مكاتب مدن العيون ووجدة وأكادير، إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان ونشر ودعم الجهوية واللامركزية وضمان تتبع ملفات حقوق الإنسان على أساس سياسة القرب، كما يشير رئيس المجلس أحمد حرزني.

Revue de Presse ... ts de l'Homme

المساء
ALMASSAE

ميدلت

افتتاح المكتب الجهوي لمجلس حقوق الإنسان

المساء

ترأس أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، يوم السبت الأخير بميدلت (إقليم خنيفرة) حفل الافتتاح الرسمي للمكتب الإداري الجهوي بجهة مكناس – تافيلالت. ويهدف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من خلال إحداث هذا المكتب، الذي يعد الرابع من نوعه بعد مكاتب العيون ووجدة وأكادير، إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان ونشر ودعم الجهوية واللامركزية وضمان تتبع ملفات حقوق الإنسان على أساس سياسة القرب.

وأوضح حرزني في كلمة له خلال حفل الافتتاح، الذي حضره محمد فوزي، والي جهة مكناس تافيلالت، وأوعلي هجير، عامل إقليم خنيفرة، وممثلو السلطات المحلية وفاعلون في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني المحلي، أن إحداث هذا المكتب الجديد بميدلت، يندرج في إطار مجهودات المجلس من أجل أن يكون أكثر قربا من المواطنين. وأشار إلى أنه من أهم المبادرات قد تم إنجازها على مستوى الحقوق المدنية والسياسية، مؤكدا أن الاهتمام ينبغي أن ينصب الآن على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أصبح من الضروري التواجد بالقرب من المواطنين للاطلاع على وضعهم ومشاكلهم وانتظاراتهم.

وأضاف حرزني أن ثمانية مكاتب إدارية جهوية سيتم إحداثها بحلول نهاية 2009. وستقوم هذه المكاتب ببلورة برامج للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، والقيام ببحوث وتقييم حالات انتهاكات حقوق الإنسان ورفع تقارير إلى المجلس في هذا الشأن.